محتوى المادة التعليمية	
المحور الأول	مدخل مفاهيمي للنقود
المحور الثاني	المجمعات النقدية ومقابلاتها
المحور الثالث	الأنظمة النقدية
المحور الرابع	البنوك التجارية والبنك المركزي
المحور الخامس	إنشاء النقود والمضاعف النقدي
المحور السادس	التضخم والسياسة النقدية
المحور السابع	السوق النقدية

وصف المادة التعليمية

المكتسبات	أن يكون للطالب معارف بسيطة حول ماهية الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية من خلال مقياس مدخل للاقتصاد بالإضافة إلى نظرية القيمة في الاقتصاد الجزئي.
الهدف العام للمادة التعليمية	يُدرس هذا المقياس لكل طلبة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في السداسي الثالث مرحلة الليسانس، من خلال التعرف على مبادئ الاقتصاد النقدي، بداية بمعرفة نظام المقايضة والنقود السلعية إلى النقود بشكلها الحالي، والتعرف على دور النقود في الاقتصاد والتطرق إلى النظام النقدي، مع شرح كيفية تصنيف الكتلة النقدية ومقابلاتها، ثم التطرق إلى البنوك التجارية كمؤسسات تقوم بعملية إنشاء النقود، والبنوك المركزية القائمة على عملية الإصدار، وفي الأخير التطرق إلى السياسات النقدية والتضخم والسوق النقدي.
أهداف التعلم (المهارات المراد الوصول إليها)	تهدف هذه المادة إلى تمكين الطالب من معرفة ماهية النقود ودورها في الاقتصاد، وكذا الوقوف على الهيئات القائمة على إنشاء النقود وإصدارها، ومختلف مكونات السوق النقدية.

مقدمـــــــــة

الاقتصاد يدور حول قضية إشباع الحاجات من الموارد، ويتم ذلك من خلال وظيفة الإنتاج (تحويل الموارد إلى سلع) أولا ثم وظيفة الاستهلاك (استخدام السلع في إشباع الحاجات)، وهو ما يعبّر عن الاقتصاد العيني (الاقتصاد الحقيقي)، أي مج الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات والمتطلبات البشرية.

لا يقوم اقتصاد على جانبه الحقيقي فحسب، إذ لابد من آلية تسمح بانتقال وتبادل السلع والخدمات (ضمان الحركية)، ومن هنا وجد ما يسمى الاقتصاد النقدي الذي يضمن حركة التيار السلعي والخدمي (ومن ثم ضمان التوازن بين شق الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي)؛ ليؤثر لاحقا على مستويات الاستقرار الاقتصادي والنقدي، الذي هو أحد محددات التوازن الاقتصادي.

مقدمـــــــــة

فالنقود لها أهمية بالغة في الاقتصادات الحالية، ولها ارتباط كبير مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وأي أثر على النقود في الاقتصاد؛ سيؤثر بالضرورة على باقي المؤشرات الاقتصادية: التضخم، البطالة، النمو، تذبذبات أسعار الفائدة، الأزمات...

بعد اكتساب المادة على الطالب أن يلم بـ:

- ✓فهم النقود وتطورها التاريخي ووظائفها وأشكالها؛
- ✓مكونات الكتلة النقدية، ومختلف الأنظمة النقدية؛
- ✓مكونات النظام البنكي ووظائفه، وطرق ضبط السياسة النقدية؛
- ✓السوق النقدي بشكل عام والسوق النقدي الجزائري بشكل خاص.

الفصل الأول: عموميات حول النقود

أولا	• نشأة النقود وتطورها
ثانيا	• تعريف النقود وخصائصها
ثالثا	• وظائف النقود
رابعا	• أنواع النقود

أولا: نشأة النقود وتطورها

مرحلة الاكتفاء الذاتي

- متطلبات الحياة بسيطة ومحدودة فالإنتاج والاستهلاك ذاتي (تلقائي)
- المستوى الرديء لقوى الإنتاج (العمل، أدوات العمل، تحويل، موضوع العمل، الأرض)

مرحلة المقايضة

- ظهر التخصص وتقسيم العمل فزاد فائض الإنتاج وظهرت الحاجة لتبادله مع الآخرين
- المقايضة هي استبدال سلعة بسلعة (أو خدمة) يدا بيد
- ظهرت صعوبات كثيرة للمقايضة واستبدلت باستخدام النقود السلعية

مرحلة الاقتصاد النقدي

- تم الاختيار من بين النقود السلعية النقود المعدنية لأنها قضت على الكثير من صعوبات المقايضة
- تطورت النقود المعدنية من نقود موزونة إلى نقود حسابية إلى نقود مسكوكة (مضروبة)

مرحلة الاقتصاد الائتماني

- مر على مرحلتين أساسيتين: النقود الورقية ثم النقود الكتابية
- النقود الورقية: نقود ورقية نائبة ثم نقود ورقية نائبة متداولة ثم أوراق البنكنوت
- النقود الكتابية هي الودائع الجارية ذاتها وليست الشيكات

صعوبات المقايضة

صعوبة التوافق المزدوج لرغبات المتبادلين

صعوبة تحديد نسبة التبادل

صعوبة تخزين السلع وتجزئتها

صعوبة إيجاد وسيلة للوفاء بالديون والمدفوعات الآجلة

صورة لدرهم من العصر الأموي يرجع لسنة 106هـ - 724م

ثانيا: تعريف النقود وخصائصها

فيشر (1911): "كل حق ملكية من شأنه أن يحظى بالقبول العام في المبادلات يمكن أن نسميه نقد".

النقود "هو ذلك الشيء الذي يحظى بالقبول العام، وله القدرة على إبراء الذمم والوفاء بالالتزامات داخل المجتمع".

أما التعريف الوظيفي: "النقود هي كل ما تفعله النقود".

للنقود خصائص متعددة نذكر أهمها:

القبول العام	أداة عامة وشاملة	الدوام والثبات النسبي في القيمة	غير قابلة للتلف والتقليد
الندرة النسبية	سهولة الحمل والنقل	القابلية للتجزئة	تجانس وتماثل وحداتها

ثالثا: وظائف النقود

وظائف أساسية	وسيط في المبادلة	مقياس للقيمة
وظائف مشتقة	مخزن ومستودع للقيمة	وحدة للمدفوعات الآجلة

للنقود قيمة تبادلية وليست لها قيمة استعمالية؟

الوظائف الاقتصادية

- أداة للتراكم الرأسمالي
- إعادة توزيع الدخول
- أداة للتأثير على النشاط الاقتصادي
- عامل من عوامل الإنتاج
- أداة من أدوات السياسة النقدية

قاعدة: القيمة الحقيقية للنقود ما هي إلا معكوس المستوى العام للأسعار $A=1/P$

الرقم القياسي للأسعار

متوسط مجموع أسعار السلع والخدمات التي تدخل في المبادلة (سلة المستهلك) وليس سعر سلعة معينة.

$$\text{نسبة تغير الوحدة النقدية} = \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في سنة المقارنة}} \times 100\%$$

مثال: $\frac{100}{150} \times 100\% = 66{,}7\%$ أي أن قيمة النقود انخفضت بنسبة 33,3% من قيمتها.

رابعا: أنواع النقود

النقود التاريخية

1) **النقود السلعية:** لتقليل صعوبات المقايضة، استوجب إيجاد وسيلة تعمل على تقدير الأشياء وتعمل كوسيط للمبادلة، والفصل بين عمليتي البيع والشراء، وقد اهتدى الإنسان إلى استخدام سلع معينة تلعب دور النقد (الحرير في الصين، الماشية لدى الإغريق، القمح لدى المصريين، السكر في الهند الغربية، التبغ لدى الهنود الحمر، الأحجار الكريمة...). من عيوبها: تعرض بعضها للتلف، صعوبة تجزئة البعض، صعوبة حمل بعض أنواعها، حتى أنّها لم تحظى بالقبول الواسع جدا.

2) **النقود المعدنية:** مرحلة متطورة للمرحلة السابقة؛ حيث تم التوصل إليها باستخدام معادن عديدة مثل: الحديد، النحاس، البرونز... حتى اهتدى الإنسان إلى المعادن النفيسة لاستخدامها كنقود في التبادل. ما يميز النقود السلعية والمعدنية أنها ذات قيمة تبادلية (تظهر في عملية اقتناء شيء مرغوب فيه بواسطتها)، وزيادة على ذلك لها قيمة استعمالية (تظهر في إمكانية استعمالها كسلعة في حد ذاتها والاستفادة من خصائصها الطبيعية)، وهذا عكس النقود المعاصرة التي تملك فقط قيمة تبادلية، ولا يمكن الاستفادة منها في ذاتها. من الخصائص والمميزات: عدم قابليتها للتلف، القابلية للتجزئة، الندرة الطبيعية، سهولة الحمل والنقل، القابلية للطرق وسهولة التشكيل، صعوبة الغش، القابلية للادخار.

أشكال النقود المعدنية:

- ✓ **النقود الموزونة:** على شكل سبائك، وتطلب ذلك التحقق من وزنها (من قُبل حامل الميزان)، وقد تضمنت عرقلة للمعاملات لما تتطلّبه من وقت للتأكد؛
- ✓ **النقود المعدودة:** قُسّمت السبائك إلى قطع وأجزاء، وكريات تم تسطيحها وخلق قريصات وأشكال بيضوية لتسهيل حسابها وعدها أثناء التداول؛
- ✓ **النقود المسكوكة:** تولّت السلطات سك النقود المعدنية كضمان، وذلك بواسطة صورة أو اسم صاحب السلطة وصار لها اسم يطلق عليها كالدينار والدرهم.

3) النقود الورقية: بدأ الأفراد يودعون نقودهم المعدنية حفظا لها لدى الصاغة والصيارفة مقابل شهادات بقيمتها، ودفع عمولة الحراسة. وقد تطورت عبر مراحل:

أ- نقود ورقية نائبة: اسمية؛

ب- نقود ورقية نائبة متداولة: لحاملها؛

ج- أوراق البنكنوت: عبارة عن عمليات القروض التي يمنحها البنك، والتي تطورت فيما بعد إلى نقود نهائية إلزامية أو نقود ورقية وثيقة (تصدرها الدولة وغير قابلة للتحويل).

النقود المعاصرة

1) أوراق النقد: يتم التعامل الآن بأوراق النقد (نهائية غير قابلة للتحويل)، وتستمد قيمتها من ذاتها أي من قدرتها الشرائية، كما يخضع إصدارها لآليات يحددها البنك المركزي، وتتداول بحكم القانون (إلزامية)، ولهذا تسمّى النقود القانونية، والبنك المركزي من يحتكر إصدارها؛

2) النقود المساعدة: عبارة عن وحدات العملة (قطع نقدية مصنوعة من معدن)، وذلك لتسهيل المعاملات الصغيرة، وقيمتها مهملة في إجمالي الكتلة النقدية؛

3) نقود الودائع (النقود الكتابية): تتكوّن من أرصدة حسابات الأفراد لدى البنوك التجارية، فالشيك ليس نقدا في حد ذاته بل هو وسيلة للدفع أو التحويل، والوديعة نفسها هي النقود. تعتبر البنوك التجارية المسؤولة عن عمليات الائتمان (قبول الودائع بأنواعها)، وإضافة للودائع الجارية هناك: الودائع لأجل أو بإخطار، ودائع التوفير. هذه الأخيرة لا يمكن السحب عليها بالشيكات عند الطلب (ليست تامة السيولة) ولذلك يطلق عليها أشباه النقود.

4) **النقود الالكترونية:** تعود نشأتها إلى النصف الثاني من القرن العشرين، ولكن البداية الحقيقية لظهور النقود الالكترونية كان عام 1950؛ حيث حدث تطور كبير في وسائل الدفع، ويُقصد بها الوسائل الالكترونية (الحاسوب، الهاتف...) لتحويل أي مبلغ من جهة إلى أخرى كدفع رواتب الموظفين أو تسديد الديون أو دفع قيمة المشتريات (سلع وخدمات)، ويتم ذلك من خلال نظام الكتروني، حتى وصل الأمر إلى ظهور النقود المشفرة، ومن أشكال النقود الالكترونية:

أ- بطاقات الدين: بطاقات الكترونية تسمح بتحويل الأموال الكترونيا من حسابات البنك إلى حساب التاجر، باستخدام قارئ البطاقة؛

ب- بطاقة القيمة المخزونة: البطاقة السابقة تخضع لرصيد المشتري، غير أنها محدودة بالقيمة المسجّلة عليها، وتُعرف بالبطاقات الذكية؛

ج- الشيكات الالكترونية: وتتم عبر استخدام شبكة الأنترنت، وهي أقل تكلفة من الشيكات العادية؛

د- النقد الالكتروني: لشراء السلع والخدمات عبر الأنترنت، من خلال فتح حساب مع بنك له روابط بالأنترنت.

الفصل الثاني: الكتلة النقدية

أولا	• مفهوم الكتلة النقدية ومكوناتها
ثانيا	• مقابلات الكتلة النقدية
ثالثا	• مؤشرات الكتلة النقدية

أولا: مفهوم الكتلة النقدية ومكوناتها

"هي مج وسائل التداول والقرض الموجودة في فترة زمنية معينة لدى الأفراد، المؤسسات والبنوك...يعبر عنها بالمجمعات النقدية M".

"كافة أشكال النقود التي يحوزها مجتمع ما في فترة زمنية معينة".

وتختلف أشكال النقود حسب مدى التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتطور الأنظمة النقدية والبنكية في المجتمعات.

وتبعا لذلك ظهرت عدة مفاهيم للكتلة النقدية وباستخدام معيار السيولة:

الكتلة النقدية بمعناها الضيق	الكتلة النقدية بمعناها الواسع	الكتلة النقدية بمعناها الأوسع

أما الجهات المسؤولة عن خلق النقد فهي:

الحكومة	البنك المركزي	البنوك التجارية

ثانيا: مكونات الكتلة النقدية

المتاحات النقدية	المتاحات شبه النقدية
سيولتها تامة، وتؤدي وظائف النقود كاملة تتشكل من: **النقود القانونية:** أو الإلزامية وهي قسمان الأوراق النقدية والقطع النقدية (النقود المساعدة). ويرمز لها بـ Mf **نقود الودائع (الكتابية):** وهي بالتحديد الودائع تحت الطلب سواء: ودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية، لدى البريد، لدى الخزينة. ويرمز لمج النقود القانونية والكتابية بالمجمع النقدي M_1 (الموجودات النقدية) M_1= النقود القانونية (Mf) + نقود الودائع (MDC)	لا تؤدي وظائف النقود كاملة إلا بعد مرور مدة زمنية تتشكل من: **ودائع لأجل وحسابات الادخار:** وتعتبر ديونا على البنوك تستحق الدفع بعد مرور فترة يتفق عليها الطرفان (المودع والبنك) مقابل فائدة معلومة. وتشكل المتاحات النقدية وشبه النقدية مجتمعة المجمع النقدي M_2 $M_2 = M_1$ + أشباه النقود (MDT)

مكونات الكتلة النقدية

M4	• M3 + سندات الخزينة المعروضة للاكتتاب
M3	• M2 + الأوراق المتداولة (التجارية والمالية) + التوظيفات بالعملة الأجنبية
M2	• M1 + الودائع لأجل + حسابات التوفير
M1	• نقود التجزئة (القانونية) + الودائع تحت الطلب

ثالثا: مقابلات الكتلة النقدية

قبل التطرق لها نعرض ميزانية البنك المركزي وميزانية القطاع المصرفي.

ميزانية البنك المركزي	
الموجودات	الالتزامات
ذهب وعملات أجنبيّة OD قروض للخزينة العامّة CTP إعادة تمويل الاقتصاد Ref	الأوراق النّقديّة B الاحتياطات الإجباريّة RO
ميزانية القطاع المصرفي	
الاحتياطات الإجباريّة RO قروض C	الودائع بأنواعها D إعادة تمويل الاقتصاد Ref

A Dreamy World

الميزانية الموحدة للنظام المصرفي

الموجودات	الالتزامات
العناصر المقابلة للكتلة النّقديّة	الكتلة النّقديّة
الذهب وعملات أجنبيّة القروض المقدّمة للخزينة القروض المقدّمة للاقتصاد	الأوراق النّقديّة الودائع

نلاحظ من خلال الميزانية الموحدة للنظام المصرفي أنه تم استبعاد الموجودات والالتزامات المتبادلة بين أجزاء النظام المصرفي، وهي النقدية الجاهزة لدى كل من القطاع المصرفي والبنك المركزي، أرصدة القطاع المصرفي لدى البنك المركزي، القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، وأرصدة البنوك المحلية

ثالثا: مقابلات الكتلة النقدية

هي مج الحقوق التي يملكها النظام البنكي (البنك المركزي، البنوك التجارية) على الاقتصاد، الدولة، الخارج. وتعتبر أصولا للقطاع البنكي وخصوما للغير.

مقابلات الكتلة النقدية

1) الذهب والعملات الأجنبية (الحقوق على الخارج)؛
2) القروض الممنوحة على الخزينة العمومية (الحقوق على الدولة)؛
3) تسبيقات البنك المركزي؛
4) السندات العمومية في محفظة البنوك التجارية؛
5) حقوق الأفراد والمؤسسات على الخزينة؛
6) القروض الممنوحة للاقتصاد.

ثالثا: المؤشرات المستخدمة في الكتلة النقدية

Mf/M_2: معدل كمية النقود القانونية إلى الكتلة النقدية M2

M_{DC}/M_2: معدل كمية نقود الودائع إلى الكتلة النقدية M2

M_{DT}/M_2: معدل كمية الودائع الآجلة إلى الكتلة النقدية M2

M_1/M_2: معدل كمية النقود M1 إلى كمية النقود M2

بعض المعادلات

1) سرعة تداول النقود

$$V=PIB/M2$$

2) معدل سيولة الاقتصاد

$$L=M2/PIB$$

الفصل الثالث: النظام النقدي

أولا	• مفهوم النظام النقدي
ثانيا	• أنواع الأنظمة النقدية
ثالثا	• تطور القاعدة الذهبية
رابعا	• النظام النقدي الدولي

مفهوم النظام النقدي

النظام النقدي

- مجموعة القواعد التنظيمية والإجراءات التي تضبط إصدار وسحب (تدمير) النقود من التداول، كما يعتبر أيضا قواعد ضابطة لخلق وإلغاء أنواع أخرى من النقد الاختياري كالودائع
- يتألف من: وحدة النقد، التشريعات والقوانين المنظمة لأداء النقود وعملها، وكذا المؤسسات والأجهزة المالية والنقدية

خصائص النظام النقدي

- نظام اجتماعي: هدفه الأساسي المجتمع وروابطه اجتماعية
- نظام تاريخي: تطور مع تطور وتغير النظام الاقتصادي والاجتماعي (ما يعني أنه حركي وديناميكي)
- نظام مركب يتكون من عنصر أساسي هو القاعدة النقدية وعناصر ثانوية أخرى

النظام النقدي الجيد

- إمكانية إدارة عرض النقد؛ مرونة عرض النقد؛ ثبات القوة الشرائية؛ ثبات قيمة النقود واستقرار الأسعار؛ الأمان والضمان؛ يشجع حركة النمو والتجارة والاستثمارات الدولية

مفهوم النظام النقدي (تابع)

يمكن القول بأن النظام النقدي هو ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة من القواعد المنظمة للعمليات التالية:

- تحديد وحدة النقد الأساسية والأنواع الأخرى من النقود المتداولة؛
- ضبط إصدار وسحب النقود من التداول؛
- تحديد وتعيين الجهات المختصة بإصدار كل نوع من أنواع النقود المتداولة؛
- تحديد نسب المبادلة بين الأنواع المختلفة من النقود.

أنواع الأنظمة والقواعد النقدية

نظام المعدنين

قاعدته الذهب والفضة ويتميز بحرية الصك ووجود معدل قانوني بين الذهب والفضة

- نظام نقدي مزدوج يربط قيمة النقود بعلاقة قانونية ثابتة بين الذهب والفضة (1. 15)؛ حيث يكون الذهب والفضة عملة قانونية لها قوة إبراء غير محدودة
- لم يتم احترام النسبة وفاقت القيمة السوقية القيمة القانونية (أصبح الذهب للادخار والفضة للتداول)، النقود هنا لها قيمتين قيمة استعمالية وتبادلية
- قانون قريشام أو جريشام"النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول"

نظام المعدن الواحد (قيمة وحدة النقد تحدد بوزن معين وعيار محدد من الذهب)

- يرتكز النظام على معدن واحد هو الذهب (ساد في أمريكا ودول أخرى منذ الربع الأخير من القرن 19 إلى الح ع 1 أما بريطانيا فمنذ 1816)
- يحدد المشرع فيه قيمة وحدة النقد بوزن معين وعيار محدد من الذهب
- تطورت أشكال القاعدة الذهبية من قاعدة المسكوكات إلى قاعدة السبائك إلى قاعدة الصرف بالذهب

نظام النقد الورقي الإلزامي (السائد حاليا)

- أنهى العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بين الذهب والعملة الوطنية (النقود الحالية قانونية ونهائية)
- عرض النقد لا يعتمد على الغطاء الذهبي فحسب بل بحاجة الاقتصاد الفعلية للنقود، ولتجنب الإفراط في الإصدار تم وضع قيود على الإصدار النقدي

تطور القاعدة الذهبية

قاعدة المسكوكات الذهبية	قاعدة السبائك الذهبية	قاعدة الصرف بالذهب
✓تطبيق هذه القاعدة بالشكل النقدي والاقتصادي كان منذ عام 1870 ولغاية 1914 ✓عُرّفت وحدة النقد بوزن معين من الذهب وتميزت المرحلة بحرية الصهر والصك وحرية الاستيراد والتصدير بهدف تحقيق التعادل في سعر الذهب	✓لجأت الدول خلال الح ع 1 إلى إصدار النقود الورقية بشكل مفرط لتمويل العمليات المدنية والعسكرية في آن واحد ✓ترتب على ذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار وعدم اتساق بين النقود الورقية وبين حجم الاحتياطات الذهبية ✓تحولت الدول من قاعدة المسكوكات إلى تبني نظام النقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب (الأوراق النقدية)	تزامنت مع قاعدة السبائك الذهبية، وسارت على هذه القاعدة البلدان التي تعاني من شح الاحتياطات الذهبية (1914-1934) أمريكا وبريطانيا بقيت تسير على قاعدتي المسكوكات والسبيكة الذهبية نظرا للاحتياطات الهائلة لديها من الذهب

النظام النقدي الدولي

ما بين الحربين	ما بعد الحرب العالمية الثانية	ما بعد بريتون وودز اتفاقية كنغستون
❑ تخلت معظم الدول المتقدمة عن القواعد الذهبية واتبعت النظام الورقي بعد الح ع 1 ❑ نتيجة لفشل نظام الصرف المرن، عقدت الدول الصناعية مؤتمر جنوة 1922 في محاولة العودة لنظام الذهب ولكن فشل الأمر وأدى كل ذلك إلى خروج بريطانيا عن نظام الذهب عام 1931 ❑ بعد الآثار الكارثية للح ع 2 تداعت الدول إلى عقد مؤتمر دولي للخروج بنظام نقدي جديد فكان مؤتمر بريتون ودز	1944 انعقد مؤتمر بريتون وودز وأساسه: ❑تثبيت سعر الدولار الأمريكي مقابل الذهب (35$ /أوقية ذهب) ❑تثبيت أسعار صرف العملات للدول الأعضاء مقابل الذهب والدولار معا مع السماح بهامش بسيط 1% (نظام الصرف الثابت) ❑إتاحة قدر من السيولة الدولية لبعض الدول لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات استمرار المضاربة على الدولار الأمريكي والطلب على الذهب دفع حكومة نيكسون عام 1971 إلى إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب	❑اقتراح شكل جديد لإصلاح النظام النقدي الدولي متضمنا توفير سيولة دولية من خلال تكوين حقوق السحب الخاصة (SDR) ❑السماح للدول بتعويم عملاتها ضمن هامش لا يتجاوز 2.25% صعودا أو نزولا ❑إقرار مبدأ المسؤولية المشتركة في تحقيق التوازن الخارجي للدول ذات الفائض كما للدول ذات العجز ❑أعطت الاتفاقية حرية أكبر في تغيير أسعار صرف عملاتها بهدف إزالة الجمود عن نظام بريتون وودز

النظريات النقدية

أولا	• النظرية النقدية الكلاسيكية
ثانيا	• النظرية النقدية الكينزية
ثالثا	• النظرية النقدية المعاصرة
رابعا	• التحديثات (غير مدرج)

أولا: النظرية الكلاسيكية (نظرية كمية النقود)

تعود جذور النظرية إلى أفكار جون بودان سنة 1568م، والذي توصل إلى وجود علاقة مباشرة وثيقة بين التغيرات في كمية المعادن النفيسة الواردة والتغيرات في المستوى العام للأسعار.

فرضيات النظرية النقدية الكلاسيكية:

- الطلب على النقود مشتق من الطلب على السلع والخدمات؛
- حيادية النقود (لا تؤثر على النشاط الاقتصادي وهي وسيط فقط)؛
- سرعة تداول النقود ثابتة؛
- ثبات حجم المبادلات عند مستوى التشغيل الكامل (التوظيف الكامل)؛
- قانون ساي للأسواق (العرض يخلق الطلب عليه)؛
- النظر إلى المستوى العام للأسعار كمتغير تابع وهو نتيجة وليس سببا للتغير في العوامل الأخرى؛
- علاقة طردية بين الإصدار النقدي والمستوى العام للأسعار.

ونميز بين مدخلين في التحليل النقدي الكلاسيكي

معادلة التبادل لايرفن فيشر 1911

ترتكز هذه النظرية على محاولة شرح وتفسير علاقة كمية النقود بالمستوى العام للأسعار في شكل معادلة رياضية:Md=Ms (D=S)

P*T=M*V

P=MV/T

M: كمية النقود المتداولة

P: المستوى العام للأسعار

V: سرعة تداول النقود (متوسط عدد مرات انتقال وحدات النقود من يد ليد خلال فترة زمنية معينة)

T: حجم المبادلات

معادلة الأرصدة النقدية لألفريد مارشال 1928 وتبعه بيجو

وهي معادلة التفضيل النقدي، وخلاصة النظرية أن التحكم والاختيار بين الأرصدة النشطة والأرصدة العاطلة هو الذي يؤثر في المستوى العام للأسعار، حيث:

M=K*Y*P

M: الطلب على النقود

Y: الدخل الحقيقي

P: المستوى العام للأسعار

K: النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية

تطورات النظرية

تم تعديل معادلة التبادل لفيشر بتعويض حجم المبادلات T بحجم الإنتاج الإجمالي Y (الدخل الحقيقي) خلال فترة معينة وذلك كالتالي: MV=PY (PY الدخل النقدي)

وذلك لمج من الانتقادات:

- نسبة التشغيل الكامل لا يمكن أن تكون ثابتة؛
- سرعة دوران النقود يمكن أن تتغير في الأجل القصير؛
- العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار تعمل في اتجاهين؛
- P لا يؤثر وحده في M، لكن توجد عوامل أخرى؛
- تم إهمال الفائدة في هذه النظرية.

ثانيا: النظرية الكيترية (نظرية تفضيل السيولة)

انطلقت مع أفكار كينز.

أسس النظرية الكينزية:

- ✓قدم انتقادات لأفكار الكلاسيك؛
- ✓انطلق من فكرة ضرورة تحليل الاقتصاد بجميع مكوناته؛
- ✓أقر بتدخل الدولة من خلال مختلف السياسات؛
- ✓رفض فكرة الحيادية (بمعنى النقود سلعة كباقي السلع تطلب لذاتها)؛
- ✓رفض قانون ساي وركز على فكرة الطلب الفعال (رغبة الشراء+القدرة)؛
- ✓رفض سيادة التوازن الدائم والمستمر عند مستوى العمالة الكاملة، وأن هذا التوازن يمكن أن يكون دون مستوى التشغيل الكامل.

دوافع تفضيل السيولة أو الطلب على النقود

حددها كينز بثلاثة دوافع:

دافع المعاملات: كلما زادت النفقات زاد الطلب على النقود لتلبية الاحتياجات ومن ثم فالطلب على النقود بدافع المعاملات دالة في الدخل الحقيقي.

$L1=KY$

دافع الاحتياط: ادخار الأفراد لمواجهة النفقات المستقبلية (متوقعة أو غير متوقعة)، ويعبر عنها بدالة في الدخل الحقيقي ولذلك يمكن الجمع بين دالة الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط في: $Lt=F(Y)$

دافع المضاربة: عملية شراء وبيع الأوراق المالية في الأسواق بغرض تحقيق الربح، وهي مبنية على التوقعات المستقبلية، وقد ركز كينز على السندات وأسعار الفائدة لها.

↓سعر فائدة ← ↑ قيمة السند ← بيع الأفراد للسندات ← ↑ الطلب على النقود

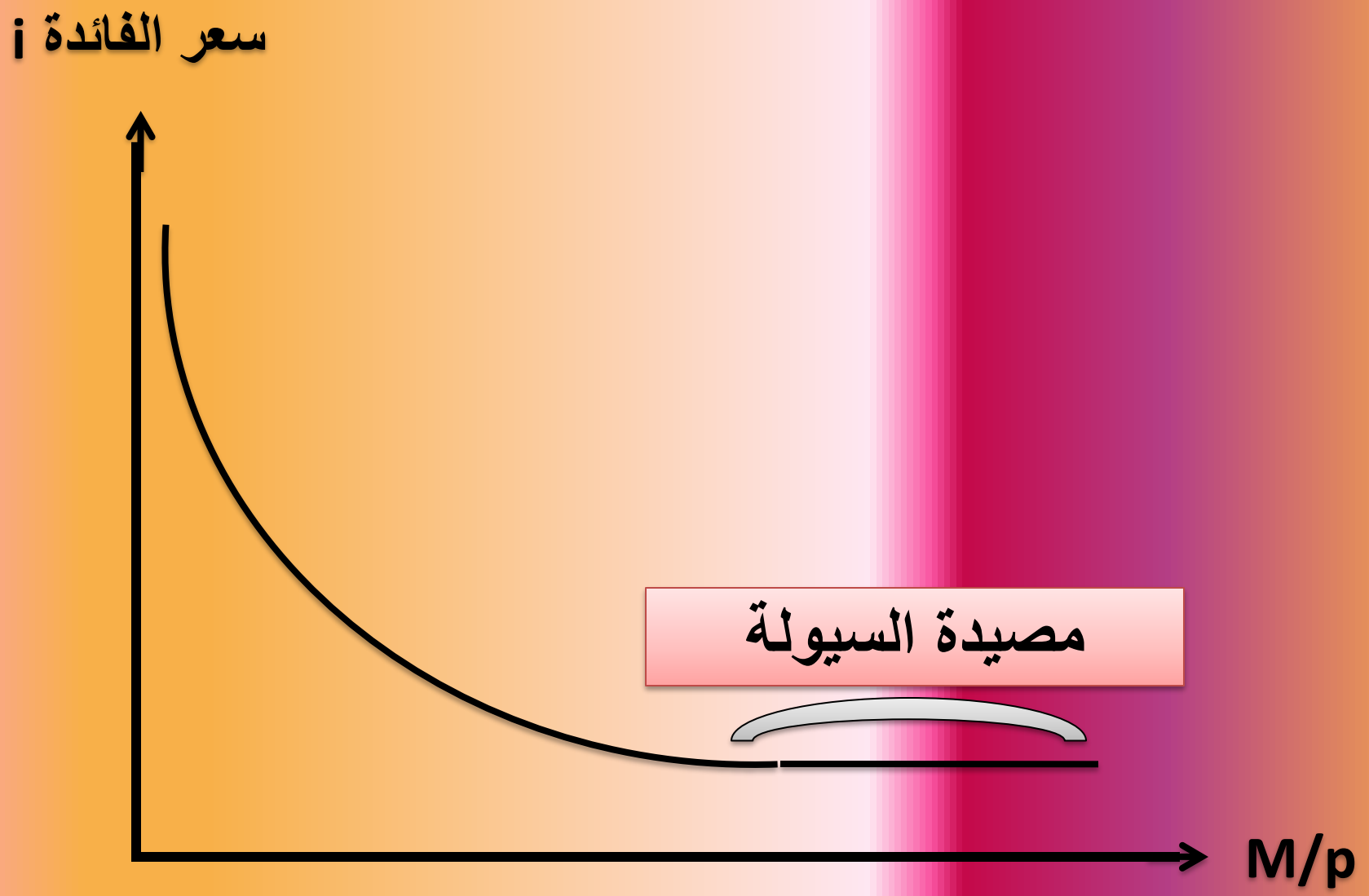
سعر الفائدة i
مصيدة السيولة
M/p

ثالثا: النظرية النقدية الحديثة (النظرية النقدوية، النقودية 1956)

برزت في ظل أزمة الركود التضخمي، حيث عجزت أفكار كينز عن حل الأزمة، وتبحث بشكل أساس العوامل المحددة للطلب على النقود. تنطلق من كون النقود إحدى الموجودات المكونة لثروة الأفراد، ويهمل الجوانب السيكولوجية التي درسها كينز، ويتمحور الطلب النقدي لديه حول دراسة مفهوم الثروة وكيفية التحكم فيها.

فرضيات النظرية

- ✓ عدم افتراض التوازن عند مستوى التشغيل التام؛
- ✓ اعتبار العلاقة بين M وP سببية وليست تناسبية؛
- ✓ حجم الإنتاج غير ثابت، وسرعة تداول النقود غير ثابتة؛
- ✓ عدم حيادية النقود، حيث تمارس أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل؛
- ✓ استقرار دالة الطلب على النقود ورفض مصيدة السيولة؛
- ✓ استقلالية العرض النقدي على الطلب عليه.

فيم تتمثل الثروة لدى كينز ولدى فريدمان؟؟؟

النقود أصل من الأصول يتأثر بنفس العوامل: تكلفة الأصل، تكلفة الفرصة البديلة. ويلاحظ على دالة فريدمان أنها قلصت من تأثير الفائدة بالنسبة للطلب على النقود، وهذا ما يتضح من خلال المعادلة.

دالة الطلب على النقود عند فريدمان

$$M/P=F(Y,R_B-R_O,R_A-R_O,\mu-R_O)$$

Y: الدخل الدائم (القيمة الحالية للدخل المتوقع في المستقبل)

R_B-R_O: معدل العائد على السندات –معدل العائد على النقود

R_A-R_O: معدل العائد على الأسهم –معدل العائد على النقود

$\mu-R_O$: معدل العائد على الأصول الطبيعية-معدل العائد على النقود حيث: معدل العائد على الأصول الطبيعية هو مقلوب السعر ضرب معدل تغير السعر بالنسبة للزمن. $\mu=1/P*dP/dt$

الجهاز المصرفي الجزائري

أولا	• تطور الجهاز المصرفي الجزائري
ثانيا	• البنك المركزي والإصدار النقدي
ثالثا	• البنوك التجارية وآلية خلق النقود
رابعا	• أنواع أخرى للبنوك

أولا: تطور الجهاز المصرفي الجزائري

يمكن اختصار تطور الجهاز المصرفي الجزائري في النقاط التالية:

- ورثت الجزائر عشية الاستقلال نظاما مصرفيا واسعا، لكنه تابع للمستعمر، ما استلزم عملية التأميم في 1966؛
- بتاريخ 29 أوت 1962 تم فصل الخزينة العامة للجزائر عن الخزينة الفرنسية، ووفقا لقانون المالية 1965 فإن البنك المركزي وضع لخدمة الخزينة العامة، بمنحها التسبيقات والقروض بدون قيود (مجرد محاسب)؛
- تم إصدار الدينار الجزائري بتاريخ 10/04/1964، وهو عملة غير قابلة للتحويل تساوي قيمتها آنذاك قيمة الفرنك الفرنسي (180 ملغ ذهب)؛
- قبل قانون النقد والقرض 1990، كانت النقود عبارة عن ظاهرة حسابية فقط، ولم تكن أداة إستراتيجية من أجل التحكم في التنمية الاقتصادية (تبعا لخصائص التخطيط المركزي)؛

أولا: تطور الجهاز المصرفي الجزائري (تابع)

- قبل الإصلاح المالي والنقدي 1986 كانت الخزينة العامة المصدر الرئيس لإصدار وتسيير العملة الوطنية، وكان البنك المركزي مجرد جهاز للتنفيذ؛
- اعتبار النقود كوسيلة لتداول رأس المال والعمل والرجوع إلى نظام تعبئة الموارد النقدية الوطنية كان بموجب ترتيبات قانون 1986(قانون القرض والبنك)، وإنشاء المجلس الوطني للقرض والنقد؛
- قانون استقلالية البنوك 1988 المعدل والمتمم للقانون السابق؛
- قانون النقد والقرض 10-1990 بهدف إعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية؛
- أعقب قانون النقد والقرض تعديلات في سنوات 2001، 2003، 2004 في شكل أوامر وقوانين؛
- ثم تلا ذلك برامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية.

مبادىء قانون النقد والقرض

الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية

الفصل بين الدائرة النقدية وميزانية الدولة

الفصل بين ميزانية الدولة ودائرة القرض

إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة

وضع نظام نقدي على مستويين

ثانيا: البنك المركزي

تعريف البنك المركزي	خصائص البنك المركزي	وظائف البنك المركزي
هو هيئة نقدية حكومية تتولى تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والإشراف على تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة وبما يكفل تحقيق الاستقرار في النظام النقدي والمصرفي	✓لا يسعى لتحقيق الربح؛ ✓لا يتعامل مباشرة مع الأفراد؛ ✓له مهمة إصدار وسحب النقود من الاقتصاد؛ ✓تابع للدولة من حيث ملكيته ويتميز بالأحادية. وعكس هذه الخصائص هي خصائص البنك التجاري.	✓بنك إصدار: طبع الأوراق النقدية ووضعها في التداول؛ ✓بنك الحكومة (الدولة): وكيل الحكومة ومستشارها المالي، ويشرف على تطبيق السياسة النقدية؛ ✓بنك البنوك: باعتباره يأتي على هرم الجهاز المصرفي فهو يقوم بالإشراف على الجهاز المصرفي ويراقبه.

تطور قواعد الإصدار

قواعد الإصدار

- قاعدة الإصدار المقيد
- قاعدة الإصدار الحر

أنظمة الإصدار

- نظام الغطاء الذهبي الكامل: الإصدار يقابله غطاء كامل من الذهب
- نظام التغطية الجزئي: تغطية جزء منه بالسندات الحكومية وجزء الإصدار الإضافي من الذهب
- نظام التغطية النسبي: تغطية بنسبة من الاحتياطي الذهبي ونسبة بموجودات محددة مسبقا (منها السندات الحكومية)
- نظام الحد الأقصى للإصدار: بموجب قانون من السلطة التشريعية يعدل كل فترة
- نظام الإصدار الحر: إعطاء المصارف المركزية حرية الإصدار بما يتناسب مع التغيرات الاقتصادية للبلد

ثالثا: البنوك التجارية

تعريف البنك التجاري	أهداف البنك التجاري	وظائف البنك التجاري
سبق نشأة البنوك المركزية، وقد عرفه قانون النقد والقرض بأنه: شخصية اعتبارية معنوية، يمتهن بصفة دائمة كل وظائف البنوك من استقبال الودائع ومنح القروض وتوفير وسائل الدفع وتسييرها.	✓الربحية: أو تعظيم الربح والاستمرار في المنافسة في السوق؛ ✓السيولة: القدرة والقابلية على تحويل الأصل إلى نقدية بسرعة ودون خسارة؛ ✓الأمان: أو الضمان أي مستوى مقبول من المخاطر (عدم قدرة العميل على السداد)	✓فتح حسابات مصرفية من خلال جلب الودائع (تحت الطلب، لأجل، ادخارية)؛ ✓منح القروض المختلفة؛ ✓إصدار وتسيير وسائل الدفع؛ ✓إنشاء النقود الكتابية؛ ✓تقديم مختلف الخدمات المصرفية (تحويل الأموال، بيع وشراء العملات، تأجير الخزائن...).

القاعدة النقدية والعرض النقدي

المضاعف النقدي البسيط	المضاعف النقدي الموسع
وديعة بقيمة 1000 دج، ومعدل احتياطي إجباري: a= %20 K=1/a (قيمة المضاعف) حجم النقد الجديد أو الودائع المشتقة ΔM=ΔC*1/a 1000*1/0.2=5000 DA	في حالة وجود تسرب نقدي، والذي يسمى المعدل الحدي لتفضيل الأوراق النقدية b=30% ويصبح المضاعف النقدي K=1/(a+b-ab) ومن ثم حجم النقد الجديد ΔM=ΔC*1/a+b-ab ΔM=1000*1/0.2+0.3-0.2*0.3 ΔM=1000*2.27 ΔM=2272.72 DA

رابعا: أنواع أخرى للبنوك

البنوك المتخصصة	البنوك الإسلامية	البنوك الشاملة والبنوك الالكترونية
هناك أنشطة اقتصادية تحتاج إلى اهتمام إضافي، ونتيجة لذلك ظهرت البنوك المتخصّصة ذات المصادر التمويلية المختلفة، والقيام بتوظيفها في مجال القروض متوسّطة وطويلة الأجل، لذلك تقوم الحكومات بدعمها ماليا. تُصنّف البنوك المتخصّصة حسب القطاعات الاقتصادية فنجد: البنوك الزراعية والبنوك العقارية والبنوك الصناعية وبنوك التجارة الخارجية...	هي حديثة النشأة (1971) عبارة عن مؤسسة مالية تقوم بالمعاملات المصرفية واستثمار الأموال وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وضوابطها، وتهدف إلى تحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي ورفع مستوى معيشة الأفراد. (تقوم على تفادي سعر الفائدة)	✓البنوك الشاملة هي تلك التي تؤدّي الوظائف التقليدية للبنوك وكذلك الوظائف غير التقليدية التي تتعلّق بالاستثمار (أي وظائف البنوك التجارية ووظائف البنوك المتخصّصة وبنوك الاستثمار والأعمال). ✓تشير البنوك الالكترونية إلى قيام العميل بإدارة حساباته وإنجاز أعماله المتّصلة بالبنك عبر شبكة الأنترنت في أي مكان وأي وقت أي "الخدمة المالية عن بعد".

التضخم والانكماش

أولا	• مفهوم التضخم وأسبابه
ثانيا	• صور وأشكال التضخم وآثاره
ثالثا	• مفهوم الانكماش وأسبابه
رابعا	• آثار الانكماش

أولا: مفهوم التضخم وأسبابه

التضخم هو زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع والخدمات بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار، وهنا تتّضح فكرتين:

- زيادة كمية النقود بالنسبة للسلع مع :
- ارتفاع المستوى العام للأسعار.

لكن يجب أن يكون انعدام التناسب بين النقود والسلع كبيرا ومفاجئا وسريعا ومستمرا لزمن معيّن، حتى يُؤثّر في مستوى الأسعار.

بمعنى آخر يجب أن تكون زيادة النقود بالنسبة للسلع وارتفاع مستوى الأسعار نتيجة لضغط تضخمي في نظام الإنتاج نفسه، ولهذا يُعرف التضخّم بأنّه زيادة الطلب الفعّال عن العرض الفعّال.

أسباب التضخم

هناك من يرى أن التضخّم يكون نتيجة أحد هذه الأسباب:

- **التضخم الناتج عن زيادة الطلب:**

حدوث فائض نقدي أكبر من العرض، يؤدّي إلى ارتفاع أو الزيادة في المستوى العام للأسعار

- **التضخم الناتج عن زيادة النفقات:** فارتفاع أسعار السلع والخدمات ينتج من زيادة نفقات عناصر الإنتاج دون تغيّر في الطلب بالزيادة (المواد الأولية والعمل ورأس المال والتنظيم)؛
- **التضخم الهيكلي:** يرتبط بطريقة الإنتاج الرأسمالية والقوانين التي تنظّم النشاط الاقتصادي ...، ومن صوره: هيكل المشروعات، التناقض بين القطاعات المختلفة، تدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، زيادة نفقات الحرب والتسليح، الهيكل السكاني، العجز الدائم في الميزانية.

ثانيا: صور وأشكال وآثار التضخم

التضخم الزاحف	التضخم العنيف والجامح	أشكال أخرى
تميّزه الزيادة المستمرة والمتتالية والهادئة في أسعار السلع، ويتميز بخصائص: الارتفاع المستمر في الأسعار واختلافه النسبي من حيث المكان والزمان وكذا التزايد المستمر في ذلك.	يتمثل في ارتفاع عنيف بمستويات كبيرة في أسعار كافة السلع، بحيث تدخل حركة ارتفاع الأسعار حلقة مُفرغة من الزيادات الكبيرة والمتتالية. عادة ما يتولّد عن التضخم الزاحف إذا تجاوزت مستويات الزيادة في الأسعار الحدّ المقرّر فيه، وحينئذ تفقد النقود وظائفها الأساسية وخاصة ما يتعلّق باعتبارها مخزنا للقيمة وتصبح مجرد وسيط في التبادل. (قد يؤدي إلى انهيار النظام ككل)	هناك التضخم الدوري المرتبط بالتقلبات الاقتصادية، والتضخم المكبوت الذي تُمنع فيه الأسعار من الارتفاع عن طريق سياسات معينة وأنواع أخرى متعددة: تضخم الطلب، تضخم التكاليف، التضخّم الخليط، التضخم المحلي والتضخم المستورد...

الآثار الاقتصادية للتضخم

- حدوث ارتفاعات مستمرة ومتتالية في مستويات الأسعار تنعكس على جهاز الإنتاج
- تنشيط الدورة التجارية والصناعية وتزداد قنوات التسويق
- تحوّل الأفراد من الادخار إلى الاستهلاك بشراء أصول حقيقية
- اتّجاه الأفراد إلى المضاربة على الأسهم والسندات لتحقيق معدلات ربح مرتفعة
- زيادة الواردات وقلّة الصادرات ومن ثمّ تفاقم العجز في ميزان المدفوعات

الآثار الاجتماعية للتضخم

يؤثّر التضخّم بصورة واضحة على توزيع الدخول؛ حيث يتم توزيع الدخول لصالح الأشخاص الاقتصادية القويّة على حساب الضعيفة منها، ومن ثمّ حدوث اختلال في العلاقات الاجتماعية وتعميق الفجوة والصراع بين الطبقات الاجتماعية، فالدائنون مُلزمون بقبول قيمة قروضهم مُمثّلة في قوة شرائية أقل ممّا أُعطيت لانخفاض قيمة النقود والعكس بالنسبة للمدينين الذين يستفيدون من التضخم لأنهم يسدّدون القرض بقيمته الاسمية التي تقلّ عن قيمته الحقيقية وقت الإقراض.

كما أن التضخم يطال بشكل عنيف الطبقات الضعيفة فيما يخص انخفاض قدرتهم الشرائية وعدم إمكانية ضمان وضع معيشي مستقر.

ثالثا: مفهوم الانكماش وأسبابه

هناك حالة عكسية للتضخم وهي نقص كمية النقود المتداولة بالنسبة لكمية المبادلات مع تدهور الأسعار. فالانكماش حالة ينهار فيها حجم الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات ويؤدّي إلى إفلاس المشروعات، وتزيد أعباء الديون على الأفراد والمشروعات والحكومات، وتتدهور الأرباح المتوقّعة ويتعطّل الاستثمار، ولذلك يدفع الانكماش إلى الاكتناز والادّخار النقدي وإلى تقليل الحكومات من إنفاقها، وإذا ظلّت الأجور على قدر من الثبات، فإنّه يُفضي إلى زيادة كبيرة في البطالة.

أسباب الانكماش

انخفاض حجم الإنفاق الحكومي، ويكون نتيجة لمحاولة معالجة عجز الموازنة أو معالجة التضخم

ارتفاع أسعار الفائدة ومن ثمّ تقليص حجم القروض ما يُسهم في تخفيض الطلب، وبالنتيجة انخفاض حجم الطلب العام

انخفاض حجم السيولة في الاقتصاد الوطني الناتجة عن علاج ظاهرة التضخم بسحب كمّيات من النقود أكثر من اللازم

نزوح الرأس مال الوطني إلى الخارج بحثا عن فرص أفضل للاستثمار فينخفض حجم الإنفاق الكلي والطلب الاستثماري

التطور التكنولوجي، وما يؤدّي إليه من بطالة وانخفاض الدخول وانخفاض الطلب على السلع والخدمات

آثار الانكماش

يؤدي الانكماش إلى الكساد وهذا يحمل أسوأ العواقب على العمالة والفعاليات الاقتصادية. ولعلّ أكبر سابقة من هذا النوع أزمة الثلاثينات (1929 وما بعدها). ما دعا الاقتصاديين إلى التفكير بالوسائل الضرورية للعلاج.

أسهمت التدابير الكينزية إسهاماً تاريخياً حين طالبت برفع الأجور الاسمية لرفع مستوى الطلب الفعّال، وحين اشتركت الدولة في هذا وفي حل مشكلة البطالة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وتمويل عناصره، ولا سيما «التمويل بعجز الموازنة» إذ تخطّت الاقتصاديات الرأسمالية أزمتها بفضل هذه التدابير منتقلة إلى مرحلة من الازدهار، حتّى بداية السبعينات حين اندلعت الأزمة الرأسمالية الجديدة، وهي أزمة جديدة اجتمع فيها التضخم والركود، فكان من الطبيعي أمام الركود التضخمي أن تفقد التدابير الكينزية مسوّغاتها، وأن تعود الرأسمالية إلى تدابيرها التقليدية (الكلاسيكية) لمعالجة التضخّم بتوازن الموازنة والاستقرار النقدي وضغط الإنفاق، مكتشفة أهمية السياسة الانكماشية، أي أن تعود إلى تدابيرها التقليدية لمكافحة الركود ومن أهمّها الاتجاه بقوة نحو الأسواق الخارجية لتصريف فائض الإنتاج. لكن التدابير الكينزية مازالت تجد تطبيقاتها في البلدان النامية والمنطقة العربية.

أولا: مفهوم السياسة النقدية

جزء من السياسة الاقتصادية وهي مج الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود، بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة.

ثانيا: الأهداف النهائية السياسة النقدية

المربع السحري لكلدور

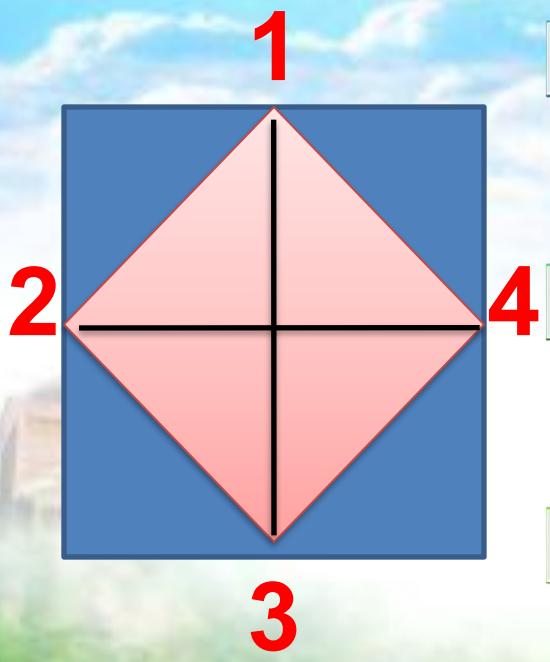

1) تحقيق النمو الاقتصادي

2) التحكم في معدل التضخم

3) التحكم في معدل البطالة

4) تحقيق التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات)

ثالثا: أدوات السياسة النقدية

الأدوات الكمية (غير مباشرة)	الأدوات الكيفية أو النوعية (مباشرة)
1.معدل الاحتياطي القانوني: إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها لدى البنك المركزي كاحتياط؛ 2.عمليات السوق المفتوحة: يتدخل البنك المركزي في السوق النقدية والمالية بائعا أو مشتريا للسندات والأوراق التجارية؛ 3.سعر إعادة الخصم: سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي لقاء إعادة خصم الأوراق التجارية للبنوك.	1) الرقابة على الائتمان: (تأطير الائتمان) تحديد سقف معين لحجم القروض التي يمكن منحها للعملاء والمؤسسات مما يقلل من الائتمان؛ 2) نسبة السيولة الدنيا: تجبر البنوك على الاحتفاظ بنسبة دنيا للسيولة خوفا من خطر الإفراط في الإقراض؛ 3) الإقناع الأدبي: الطلب الودي لتنفيذ سياسة معينة في منح الائتمان.

رابعا: السياسة التوسعية والسياسة الانكماشية

السياسة الانكماشية (تضخم)	السياسة التوسعية (انكماش)
معدل الاحتياطي القانوني	العكس
عمليات السوق المفتوحة بيع	
معدل إعادة الخصم	

السوق النقدي

أولا
- مفهوم السوق النقدي

ثانيا
- خصائص السوق النقدي

ثالثا
- المتدخلون في السوق النقدي

رابعا
- أدوات السوق النقدي

أولا: مفهوم السوق النقدي وخصائصه

هي السوق التي تتداول فيها الأوراق المالية قصيرة الأجل من خلال السماسرة والبنوك التجارية والمؤسسات المالية وكذلك الجهات الحكومية فهي الآلية التي يتم بموجبها ومن خلالها إصدار وتداول رؤوس الأموال قصيرة الأجل. وتتمثل خصائصه في:

- تداول أوراق مالية قصيرة الأجل
- السيولة المالية والقدرة على تحويل الأصل بسهولة
- قلة درجة المخاطر على عكس أسواق رأس المال
- أدوات ذات قيم كبيرة (عالية جدا)

ثانيا: أقسام السوق النقدي

السوق النقدية قسمان:

سوق ما بين البنوك

هي سوق تبادل السيولة البنكية فهي مخصصة أساسا للمعاملات في القطاع البنكي وهي نوعان: سوق نقدي خارج البنك المركزي وسوق نقدي داخل البنك المركزي

السوق النقدية الموسعة

سوق مفتوحة لكل المتعاملين الاقتصاديين من المستثمرين المؤسساتيين بالإضافة إلى كبرى الشركات، وهي قسمان:

سوق أولية: السوق التي يتم فيها الحصول على الأموال المراد توظيفها لآجال قصيرة وبأسعار فائدة حسب مصدرها (مكانة المركز المالي والسمعة)

السوق الثانوية: فيها يتم تداول الإصدارات قصيرة الأجل بأسعار تتحدد حسب العرض والطلب

ثالثا: المتدخلون في السوق النقدي

المتدخلون الأساسيون	المتدخلون الآخرون	الوسطاء (السماسرة)
✓البنوك التجارية ✓البنك المركزي	✓المؤسسات المالية (المؤسسات المالية غير البنكية: ش. التأمين، صناديق الاستثمار...) ووظيفتهم الأساسية عرض الأموال أو إقراض أصحاب العجز التمويلي	يقوم بهذا الدور ما يعرف بسمسار البنك، وظيفته العمل على التقريب بين عارضي السيولة وطالبيها من البنوك وذلك من خلال معرفته للساعات الصباحية الأولى للسوق، للاحتياجات والموجودات والمعدل المزمع تطبيقه ويحصل مقابل ذلك على عمولة من المقترض

رابعا: أدوات السوق النقدي

أذونات الخزينة	أوراق مالية تصدرها الحكومة عن طريق البنك المركزي في آجال قياسية وتباع هذه الأذونات باستخدام مبدأ الخصم.
شهادات الإيداع المصرفية القابلة للتداول	أوراق مالية تصدرها البنوك التجارية قابلة للتداول تثبت إيداع مبلغ معين من المال لفترة معينة وبفائدة محددة.
الأوراق التجارية	تصدرها البنوك والشركات والمؤسسات المالية الكبيرة في آجال قصيرة وهي قابلة للتداول في السوق: شيك، كمبيالة.
القبولات المصرفية	حوالة مصرفية تصدرها شركة تطلب فيها من البنك أن يدفع لأمره أو لشخص آخر مبلغا ماليا متفقا عليه.
اتفاقية إعادة الشراء	عبارة عن اتفاق بين بنك ومؤسسة مقترضة تقوم بموجبه هذه الأخيرة ببيع أوراق مالية للبنك بسعر والتعهد بإعادة الشراء بسعر أعلى.